RIMAK International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717-8293
Volume 5, Issue 3, May 2023

Received: 19/03/2023 **Accepted:** 06/04/2023 **Published:** 01/05/2023

THE EMERGENCE AND DEVELOPMENT OF THE CONSULAR SYSTEM IN THE OTTOMAN EMPIRE FROM THE 16-19TH CENTURY (THE LEVANT)

Racha MAZOUZI [1]
Researcher, Yahya Fares Medea University - Algeria

Abstract:

We are trying through this research to understand the meaning of the consul and how and when the consular system arose in the Levant. We also try to identify the ways of appointing foreign consuls and their tasks in the Levant. The importance of our research lies in studying the role of foreign consuls in the Levant since the beginning. Their presence during the period of the strength of the Ottoman Empire during the 16th century until the 19th century, the period of weakness of the Ottoman Empire.

Key Words: Consuls, The Levant, Capitulation, The Ottoman Empire, European Countries.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.23.30

[1] chichracha@yahoo.com, https://orcid.org/0000-0001-5222-5381

نشوء وتطور النظام القنصلي في الدولة العثمانية من القرن 16-19م
بلاد الشام أنموذجاً

رشا معزوزي

الباحثة، جامعة يحي فارس المدية –الجزائر

الملخص:

نحاول من خلال بحثنا هذا فهم معنى القنصل و كيف ومتى نشأ النظام القنصلي في بلاد الشام، كما نحاول من خلاله التعرف على طرق تعيين القناصل الأجانب ومهامهم في بلاد الشام ، وتكمن أهمية بحثنا هذا في دراسة دور القناصل الأجانب في بلاد الشام منذ بداية تواجدهم فترة قوة الدولة العثمانية خلال القرن16 إلى غاية القرن 19 فترة ضعف الدولة العثمانية.

الكلمات المفتاحية: القناصل، بلاد الشام، الامتيازات،الدولة العثمانية، الدول الأوروبية.

مقدمة:

فتحت الدولة العثمانية أبوابها أمام الدول الأوربية، فسمحت إلى التجار والسفراء والقناصل والوافدين من أوروبا، أن يقيموا على أرضها في أي منطقة يريدون، وسمحت لهم بالمتاجرة بحرية في موانئها ومدنها، ولم تضغط عليهم أو تعيق تحركاتهم، ولأن القنصل هو المتخصص في العمل التجاري، وهو المكلف بالحفاظ على سلامة التجار وتجارة بلده، كان من الطبيعي أن تركز القنصليات في المدن التجارية الهامة، وقد عرفت مدن بلاد الشام هذه الخاصية مثل حلب ودمشق واللاذقية...، لأن الموقع الجغرافي جعل بلاد الشام مركز لعبور بضائع الشرق، وأعطى أهمية خاصة لكل مدينة ولكل منطقة، وبالتالي فتح باباً واسعاً لنشاط هؤلاء القناصل، وعرف مهام القنصل تطور مع تطور التجارة ومع تنافس الدول الأوربية في بلاد الشام، إلا أن دور القناصل بدأ يعرف مفهوم آخر ديني وسياسي إضافة إلى التجاري، فأصبح التدخل الأجنبي واضح في شؤون داخلية لبلاد الشام بعد ظهور بوادر الضعف على الدولة العثمانية أوآخر القرن الثامن عشر، و ظهور السياسة الاستعمارية لدول الأوروبية.

تكمن أهمية بحثنا هذا في فهم الظروف التي أدت إلى نشوء النظام القنصلي، ثم فهم معنى القنصل و تعرف على مهامه وطرق تعيينه، كما نهدف من خلال الدراسة تتبع دور القناصل في بلاد الشام من القرن 16إلى 19 من موظف أجنبي يرعى شؤون جاليات بلده في الدولة العثمانية إلى صاحب نفوذ وسلطة يتدخل في شؤون الدولة العثمانية.

القنصل تعريفة وتاريخه:

تم استخدام مصطلح القنصل منذ القرن الثاني عشر ليعني رجل يدير ويرأس مجموع جاليات دولته في دولة أخرى، وإذا معناه استخدم وعمم في عصر النهضة، فإن الوظيفة القنصلية نفسها موجودة تحت ألقاب أخرى منذ العصور القديمة، فالأسلاف المباشرون للقناصل في العصور الوسطى والحديثة هم البروكسن « Proxéne » في بلاد اليونان القديمة نسبة لمدينة بروكسينيا"La proxénie، الذي ظهر ربما في القرن السابع قبل الميلاد. (Ulbert ,2006 ,p.11)

نشأت هذه الوظيفة القنصلية من خلال حق الضيافة لدى اليونانيين، إذ كان عند دخول مجموعة غرباء من مدينة أخرى إلى مدينة ما كانوا يقدمون لهم المساعدة ويحموهم ويوجدوا لهم أماكن السكن الخاصة بهم، وعندما تنشأ رابطة الضيافة فان كل مدينة كانت تعين مواطن خاص بها في المدينة الأخرى، ويمكن أن يكون هذا الموظف مواطناً من المدينة نفسها أو من المدينة المضيفة، وكان يطلق على هذين الموظفين البروكسن، حيث كانت مهامهم استقبال المبعوثين الوافدين من الدولة التي يمثلونها ويهيئون لهم كل ما يحتاجون إليه ويتصرفون كرؤساء لهؤلاء الأجانب، وكانت للبروكسين صلاحيات تجارية إذ كان هم الممثل الطبيعي للتجار في تلك المدينة حيث يشرف على المصالح التجارية لمواطنيهم ويسعون لتأكيد حرية الملاحة، ويساعدهم على بيع البضائع وتحويل أموالهم، ويضمن قروضهم ويدعمهم في المنازعات القانونية، وكان هو الوسيط بين المدينتين في حالة حدوث أي مخالفات، وفي حالة الوفاة أحد الرعايا فان البروكسين يشرفون على الأموال التي يخلفها هؤلاء الأجانب حتى يسلمونها إلى ورثتها الحقيقيين.(الصباغ،1989،ص.563-564)

كما كان البروكسين يتمتع في المقابل ببعض الامتيازات منها:الحصانة الشخصية في زمن السلم والحرب في البر والبحر، الإعفاء من الضرائب وفي نفس الوقت لم يكن يتقاضى أجر ولكن يسمح له أيضاً بالتجارة الخاصة، إلا أن هذا النظام التمثيلي اختفى، وظهر في العصر الوسيط مصطلح القنصل مرة أخرى في مختلف السواحل المسيحية للبحر البيض المتوسط، ولكن في نفس الوقت ليس له نفس المعنى في جميع السواحل.(Ulbert ,2006 ,p.10)

حيث أوجد في عدد من المدن الإيطالية ومدن البروفنس واللانغدوك للإشراف على الاتفاقات التجارية براً وبحراً وإقامتها، وأطلق عليهم لقب "قناصل التجار"، "قناصل البحارة" أو "قناصل البحر "، فيما بعد أعطيت هذه الخاصية لأولئك الذين تمت دعوتهم لمساعدة التجار من أمتهم في الخارج، ويعينون في هذه الحالة، من خلال لقب " القناصل ما وراء البحار" أو القناصل في الخارج ".(Gustave, 1898 , P.25)

إذ نجد في العصر الوسيط أربعة أشكال مختلفة للقناصل: قناصل التجار، قناصل البحر، قناصل على البحر وقناصل ما وراء البحار

قناصل التجار: هم ممثلون بلدهم مكلفون بتوفير الفوائد لصالح التجارة، ويتمتعون بحقوق القضاء

قناصل البحر: ظهروا في القرن الثاني عشر أو الثالث عشر في مدينة البندقية وجنوة مكلفين برعاية مصالح الملاحة، وعليهم مراقبة القنوات والطرق المؤدية إلى البحر، كما هم مكلفون بتحكيم في المنازعات بين التجار، لكن تغيرت مهام القنصل البحري بداية من القرن السادس عشر، ولاسيما في فرنسا و اسبانيا إلى الاختصاص القضائي للقناصل الذين استمر وجودهم داخل غرف التجارة، كما لا ينبغي الخلط بين قناصل البحر والقناصل على البحر، إذ يدافع القناصل التجار وقناصل البحر عن المصالح التجارية في مدينتهم الأصلية، والقناصل على البحر كانوا مكلفون بعناية نقل البضائع ومرافقة القوافل أو الصعود على متن السفن لرعايتها من مغادرتهم حتى وصولهم إلى وجهتهم، لهم أيضاً صلاحيات قضائية ومع مرور الزمن أصبحت لهم السلطة على التجار المقيمون في الخارج، حين أن هذا الدور في أحقية يعود إلى القناصل ما وراء البحار، الذين يعينون من قبل رؤساء مدنهم الأصلية، مزودين برسائل توفر لهم صلاحيات سلطة المراقبة والقضاء ويترأسون ويديرون جماعة تجار من بلدهم، وفي نهاية العصر الوسيط تنوع القناصل قل، حيث فقد قناصل البحر طابعهم الخاص واندمجوا مع القناصل التجار، ولقب قنصل في البحر وقنصل ما وراء البحار تغير مع مرور الزمن ليصبح القنصل فقط، إذ يعني مصطلح "القنصل" هنا، في كل البحر الأبيض المتوسط رئيس وقاضي جماعة تجار أو غير ذلك في بلد خارجي.(Ulbert ,2006 , p.10)

يذكر Gustave(1998) أن هذه المؤسسة القنصلية لم تتطور وتأخذ أهميتها إلا في البلاد الإسلامية في السواحل الشرقية للبحر الأبيض المتوسط إلا في القرن الثاني عشر. (p.25)

إذ أن ديناميات الحملات الصليبية جلبت في أعقابها زيادة الهجرة وازدياد النشاط التجاري، مما أعطى المؤسسة القنصلية أهمية، حيث أصبح هناك شعور بالحاجة إلى الإشراف على مجتمعات الجاليات الأوروبية المختلفة، فأخذت هذه المؤسسة القنصلية قيمة ومضمونا جديدا خاصة في بلاد الشام، لأنها عاشت في تجربة فعلية فيها، وأخذت طابع حكم وإدارة الجاليات الأوروبية المختلفة في الدويلات الصليبية، أين كانت تقيم الجالية في حياً ما في مدينة ويعين على حكمه فرد من الأفراد مواطنيها، ليقيم العدل ويدافع عنه ضد أطماع الجيران. (الصباغ، 1989، ص. 565)

منذ 1104م نجد في عكا « Vicomte » لقب منحته جنوة لحاكم حيها وقد بقي هذا اللقب لمدة طويلة، لقب رئيس الجالية في عكا، واستخدمه البنادقة أنفسهم في بادئ الأمر ليشيروا إلى ممثلي جمهوريتهم في مؤسستهم في سورية، كان لقب Vicomte تشير صفاته إلى القنصل لكن مصطلح القنصل الذي يثير اهتمامنا هنا، لم يظهر بطريقة معينة حتى عام 1179م، وفرض نفسه أخيراً في بداية القرن الثالث عشر، حين شعر Saint louis بعد ما عاد من حملته على مصر التي بآت بالفشل، أن القناصل أداة ثمينة للحماية، فقام بإرسال القناصل إلى مكان أسره، بعد أن حصل من خلال معاهدة مع سودان مصر في 1252م على حق إقامة القناصل الفرنسيين في طرابلس وإسكندرية.

(Gustave, 1998,p. 28)

سمحت الدول الإسلامية للجاليات الأوروبية أن تقييم على أرضها في أحياء خاصة لقبت بفنادق، وأطلقت الدول على جالياتها اسم أمة Nation كفرنسا أو Factory كإنجلترا، و مستعمرة colonia كالبندقية، وفي بعض أحيان لم تكن تضم الجالية أفراد من نفس الدولة، ولكن يمكن أن ينضم إليها أفراد من بلدان أخرى لا ممثل رسمي لها في بلاد الشام كالجنويين مثلا انضموا إلى البنادقة، حيث كان على رأس الجالية القنصل الذي يشرف على شؤونها وأول من نال هذا الحق في بلاد الشام من الأوروبيين هم البنادقة. (الصباغ، 1989، ص. 569)

كان للجمهورية البندقية قنصل في مدينة دمشق لما كان للأمة البندقية سوى ممثل واحد في كل سورية، وكان لها قناصل في كل من حلب وبيروت وطرابلس، وكان تاريخ تأسيس كل هذه القنصليات لازال غير معروف، كما يعود أقدم ميثاق صادق بموجبه سلطان مصر على تعين قنصل البندقية في دمشق إلى عام 1375م، وافتتحت القنصلية في دمشق 1384م، ومن المرجح للغاية بأنه تم إنشاء قنصليتي دمشق وبيروت في وقت واحد.(Heyd ,1886 ,P.464)

ومن المؤكد أن النظام القنصلي في بلاد الشام ظهر وتطور مع نظام الامتيازات في الدولة العثمانية بعد أن تم تحديد مهام القنصل من خلال البنود الخاصة بالتجارة والجاليات التجارية الأجنبية في المعاهدات التي عقدت بين الدول الأجنبية والدولة العثمانية

نظام الامتيازات العثماني ودوره في نشوء النظام القنصلي

لم تكن الامتيازات نظام جديد أسسته الدولة العثمانية، وإنما كانت امتداد لنظام كان معمولاً به سابق، في دول سبقت العثمانيين زمنياً مثل سلطنة المماليك والمماليك الصليبية في الشرق التي كانت تمنح مدن الإيطالية امتيازات أقرها العثمانيون بعد فتح القسطنطينية، إلا أن أول معاهدة امتيازات رسمية كانت سنة 1535م، بين سلطان سليمان القانون ومللك فرنسا فرنسوا الأول1515-1547 م، وهذه المعاهدة كانت تطبيق لحق مشترك.

(Pélissier du Rausas, 1902, p.13)

فاشتملت معاهدة 1535م على ستة عشر بنداً، ومن أهم بنودها:

1- حرية التجارة لرعايا السلطان والملك الفرنسي براً وبحراً مع أملاكهم وأمتعتهم، كما يحق لهم شراء وبيع وحمل البضائع من بلد إلى آخر.

2- من حق القنصل الفرنسي النظر في القضايا المدنية والجنائية التي يكون أطرافها من رعايا ملك فرنسا، وأن يحكم في تلك القضايا وفقاً للقانون فرنسا، وان يحكم في تلك القضايا وفقاً للقانون الفرنسي، وليس من حق أي سلطة عثمانية محلية، أن تتدخل في مثل تلك القضايا، وإنما الحق مقصوراً للقنصل في الاستعانة بالسلطات المحلية لتنفيذ أحكامه.

3- حق التمثيل القنصلي مع حصانة القنصلية للقنصل و أقاربه والعاملين معه.

4- حق التجارة والمتاجرة لرعايا الدولتين في بلد الطرف الآخر، على أن تكون الرسوم التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية هي نفسها التي يدفعها العثمانيون، والعكس بالعكس، على أن تدفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب، مرة واحدة في الدولة العثمانية.

5- القضايا المختلطة التي يكون أحد أطرافها هو أحد رعايا السلطان العثماني، فلا يستدعي الملك الفرنسي ولا يستجوب ولا تحكم رعيته، إلا بحضور مترجم القنصلية الفرنسية.

6- عدم إرغام رعايا السلطان على اعتناق الإسلام، ومنحهم حرية العبادة.

7- في حال وفاة رعايا الملك الفرنسي، تحفظ أملاكهم وتعطى للورثة الشرعيين أو للأوصياء.

8- لا يدفع التجار الفرنسيون سوى الرسوم الجمركية على ما يستوردونه و يصدرونه، على ألا تزيد تلك الرسوم من 5% من قيمة المتاجر.(صابر رجب،2013، ص.177).

نظراً إلى ما اشتملت عليه هذه المعاهدة فإنها كانت البداية التي أسست لنشوء النظام القنصلي في بلاد الشام، وبنود المعاهدة كانت القانون التي اعتمدت عليه فرنسا لإقامة قنصليتها في بلاد الشام لحماية مصالحها الحيوية التي منحتها إياها الامتيازات العثمانية، والتي خولتها حق حماية ورعاية مصالح الرعايا الفرنسيين في الدولة العثمانية والولايات التابعة لها، فعملت فرنسا على تعيين القناصل الفرنسيين في موانئ الشام.

وبفضل هذه الامتيازات التجارة الفرنسية ازدهرت في الشرق، إذ تبتعد بذلك عن الاحتكار التجاري الذي فرضته البرتغال بعد اكتشافها رأس الرجاء الصالح ، كما حصلت فرنسا على حق حماية رعاياها ورعايا الدول الأجنبية الأخرى الأمر الذي ساهم في زيادة أهمية ومكانة فرنسا بين الدول الأوروبية، رغم أن الامتيازات الأجنبية كانت تبادلية فإن الدولة العثمانية لم تهتم بتحصيل فوائدها من الطرف الأخر لأن قوتها كانت تغنيها عن ذلك في وقت كانت معظم التجارة العثمانية داخلية بين ولاياتها وليست خارجية مع دول أخرى، كانت الدولة العثمانية تمنح طرفاً جديداً الامتيازات لكسب تأييده السياسي أو العسكري ضد إمبراطورية هابسبيرغ، مستفيدة من تزاحم الدول الأوروبية على كسب الامتيازات العثمانية. (صوان،2013، ص.235-237)

حرصت الدول الأوروبية على تحقيق مصالحها في الشرق، واشتد التنافس بين فرنسا وانجلترا، حيث رأت إنجلترا أن العائق الوحيد الذي يمنعها من تحقيق نفوذها تجاري في الشرق، هو الحماية الفرنسية للأمة الأجنبية، وبحث باقي الأوروبيون عن استقلالية نشاطهم من خلال الخروج من تحت راية فرنسا، فاستغلت إنجلترا توتر العلاقات بين الدولة العثمانية وفرنسا بعد أن تراجعت هذه الأخيرة عن تحالفها وحدث تقارب بينها وبين اسبانيا سنة 1573م، وتمكنت إنجلترا نتيجة لجهودها من الحصول على امتيازات من الباب العالي، و رغم معارضة فرنسا ومحاولة سفراءها توقيف مفوضات إنجلترا مع الباب العالي، إلا أنها منحت لإنجلترا عام 1580م وجددت سنة 1583م، وكانت نفسها امتيازات 1536م التي منحت لفرنسا لا تختلف عن ضمانات التجارية والإقامة التي منحت لفرنسا، كما سمح لسفنهم أن تجوب

البحر تحت علمهم الخاص. وأعطت الدولة العثمانية 1697م احتكاراً لإنجلترا للتجارة بين اسطنبول ومصر وفتحت القنصلية انجليزية فيها.(Pélissier du Rausas ,1902 , p.35)

وما حل القرن السابع عشر حتى أسرعت فرنسا إلى تجديد امتيازاتها مع الدولة العثمانية، وتمكنت من الحصول عليها سنة 1604، 1618، 1640، 1649، 1673م، حيث منحتها الدولة العثمانية إضافة إلى الامتيازات التجارية، امتيازات دينية في سنة 1604م، في عهد السلطان أحمد الأول (1603-1617م) إذ استطاع الملك الفرنسي هنري الرابع (1589-1610م)، الحصول على اعتراف الدولة العثمانية، بحق حماية الحجاج الكاثوليك وحريتهم في زيارة الأماكن المقدسة، وكانت للامتيازات الممنوحة سنة 1673م أهمية خاصة، لا تعتبر نقطة انطلاق لفترة تطور نظام امتيازات فقط، بل تشير إلى مرحلة هامة في تاريخ علاقات الدولة العثمانية وأوربا، حيث تمكنت فرنسا من الحصول على تسهيلات واسعة في القطاع التجاري، من خلال تسهيل التنقل وخفض الرسوم التي تفرض على التجار الفرنسيين، وحصلت على حق حماية الأماكن المقدسة في فلسطين، والمحافظة على سلامة الحجاج الكاثوليك، وحريتهم في زيارة تلك الأماكن، وتسهيل تحرك الطوائف المسيحية في الأرض العثمانية. (صابر رجب، 2013،ص.183-185)

حققت هذه المعاهدة التفوق الفرنسي في المجالين، الهيمنة التجارية الفرنسية في المشرق، وفي المجال الديني من خلال ضمان لفرنسا حماية الكاثوليك في الدولة العثمانية.

وفي سنة 1740م وقعت الدولة العثمانية على معاهدة الامتيازات دائمة لفرنسا،فكانت معاهدة واسعة شاملة لكل الامتيازات التي منحت من قبل الدولة العثمانية إذ احتوت على 85 بند، أكدت نهائياً عن اختصاص القنصلي القضائي (حق القناصل في حكم بين الأجانب المتخاصمين) في الدولة العثمانية وولاياتها، لكنها لم تضع قواعد وأشكال لهذا الإجراء، وفي سنة 1778م تم تعديله وتوضيحه (من طريقة الاستدعاء النطق بالحكم..الخ) وكثرت وتنوعت مهام القناصل في بلاد الامتيازات، إذ منح للقنصل إدارة وأمن الأحياء التي تسكنها الأمم الفرنسية وحق حماية الأجانب التابعين له، ورعايا العثمانيين الذي ليس لهم من يمثلهم أو يحميهم في الدولة العثمانية، كما منح القنصل حق طرد وإرجاع أي فرنسي، ومنح حق الحماية الدينية،وأصبحت فرنسا أكثر الدول الأوروبية نفوذاً في الشرق العثماني.

(Gustave ,1898 , p. 216)

وتتابعت الامتيازات للدول الأخرى التي طالبت بها فحصلت على حرية الملاحة والتجارة في المياه العثمانية باستثناء البحر الأسود و مضايق استانبول، وفي سنة 1774م استطاعت روسيا الحصول على امتيازات تحت ضغط القوة من الدولة العثمانية، بخلاف فرنسا، حيث وقعت الدولة معاهدة السلام كوجوك قينارجه مع روسيا إذ سمحت لسفنها التجارية أن تجوب البحر الأسود، الذي ما لبثت بقية الدول الكبرى أن طالبت به فحصلت عليه نمسا سنة 1784 م بعد أن كانت لها امتيازات سابقة سنة 1718م خاصة بالتجارة وإقامة إلا أن البحر الأسود كان ممنوع عن سفنها التجارية، وحصلت عليه بريطانيا سنة 1799م بعد وقوفها إلى جانب العثمانيين ضد الحملة الفرنسية على مصر 1798م، وحصلت عليه بروسيا سنة 1806م.(صوان،2013 ،ص.238-239)

كما منحت الدولة العثمانية امتيازات أيضاً للولايات المتحدة 1830 وبلجيكا 1838 و اليونان 1855 م، وفي نهاية القرن الثامن عشر لم يعد خارج نظام الامتيازات من الدول الأوروبية إلا سويسرا

والبابوية.(Pélissie du Rausas ,1902 , p.95)

تعيين القناصل في بلاد الشام:

قناصل فرنسا

يعود وجود قناصل فرنسا في بلاد الشام إلى أيام الحروب الصليبية، حيث كان لمدينة مارسيليا ممثل في الأحياء التي اقتنتها، فقد كان لمرسيليا حق المتاجرة في صور، وإقامة قنصل لها في عكا، ثم بعد الحروب الصليبية كان لها قنصل في الإسكندرية، وآخر في دمشق، حيث تبنت مدينة مارسيليا تجارة الليفانت، فكانت تقوم بتعين قنصل الذي يتم انتخابه التجار الفرنسيون الموجودين في اسكالات منهم، إلا أن المؤرخين الفرنسيين يرون البدء الحقيقي للعلاقات التجارية الفعالة بين فرنسا وبلاد الشام هو القرن السادس عشر، بعد معاهدة الامتيازات 1535م، والأشخاص الذين شغلوها تمتد قائمتهم دون انقطاع من سنة 1544م، ولقد أقاموا تارة في طرابلس وتارة أخرى في حلب.(الصباغ، 1989،ص.585-586)

وتعيين غرفة مارسيليا القنصل الفرنسي من التجار الفرنسيين، فتح باب أمام تضارب المصالح بين القنصل والتجار فسيكون القنصل هنا قاضي بين التجار وطرف في النزاعات التي شارك فيها، إلا أنه مكلف بالحفاظ على الأمن داخل الأمة الفرنسية، وهذا الأمر سعت السلطة الملكية لحله في العقود الأولى من القرن السادس عشر، ففرضت الإدارة الملكية تحول القناصل إلى وكلاء الملك، إذ كان عليهم شراء مناصبهم، حيث يسعون فيما بعد إلى توريث أولادهم مناصبهم.(Anastassiadu dumont ,2020 ,P.70)

فالقناصل الحقيقيون لم يكونوا يقيمون في مراكز عملهم، وإنما يكلفون نواباً عنهم، فمعظم القناصل وضعوا نصب أعينهم الحصول على أكبر ربح ممكن وهم في بلدهم، وكانوا المفوضون بالعمل مكان القنصل يحصلون على رسائل تعين من ملك فرنسا يمنحها لهم بطلب من الملاك دون أن يجري بحث حول الشخصية المقترحة.(الصباغ، 1989، ص.590)

أما القنصليات التي تعدد ملاكها فكان كل واحد منهم يرمي الآخر مسؤولية العمل عندما تقدم الشكاوى ضدهم، إلا غاية تعيين كولبير وزيرا لبحرية، بموجب لائحة 7مارس 1669، والذي ألحق القنصليات سكرتارية الدولة البحرية، باستثناء فترة قصيرة من 1761-1766م، أين كانوا تابعيين لوزارة الشؤون الخارجية، ونظم مرسوم البحري الصادر في أغسطس 1681 جميع الأنشطة المتعلقة بالملاحة والموانئ والصيد، وخصص المادة 9 للقناصل باعتبارهم موظفو الخدمة المدنية البحرية، ووضع أسس الوظائف القنصلية بالليفانت.(Borel, 1807 ,p. 344)

وفيما يتعلق بتعيين القناصل أصبح الوزير وحده الحق في اتخاذ القرار ولم يعد يتم التشاور مع غرفة التجارة كما كان سابق، وهنا أضعت جزء كبير من قوتها في السيطرة على القنصليات وموظفيها في حين كانت تحتفظ بالإدارة العامة لتجارة في بلاد الشام، ولم تعد تتدخل رسمياً في تقديم المرشحين منذ عام 1723، وكذلك سفير فرنسا في القسطنطينية الذي كان له القدرة على تعيين القناصل ونواب القناصل، ففي نصف الأول من القرن 18، لم يبقى له إلا دور استشاري.(Faixre d’Arcier,2006,p.161)

ويتم تعيين القناصل في بلاد الشام من خلال وثيقة ممضية من طرف مللك فرنسا، ومسجلة في برلمان اكس، يسلم القنصل نسخة منها وغرفة مرسيليا نسخة منها كذلك، وهذه الوثيقة الصادرة عن الملك يجب أن يكون معترف

بها ومقبولة من طرف البلد المضيف، فالقناصل هنا يتلقون قبل ممارسة مهامهم وثيقة اعتماد من طرف السلطان العثماني التي يسلمها له السفير.(Zourek ,1957,P.100)

وبعد أن صدر العديد من المراسيم حول تعيين القنصل الفرنسي ومهامه في بلاد الشام، من المفروض أساليب التوظيف الآن تكون منظمة حسب القوانين، التي نصت على أن القناصل العامة يتم اختيارهم من بين القناصل، والقناصل يتم اختيارهم من بين نواب القناصل ونواب القناصل من بين طلاب نواب القناصل، الذين يخضعون إلى امتحان في المفاهيم الرياضية اللازمة لقياس السفن ومسح الخطط، وكذلك معرفة الإدارة والقانون، ورغم أن الوزارة غالباً ما تأخذ اعتبار للجدارة والخبرة، وعدم إضفاءها الطابع الرسمي على توريث مناصب القنصلية، حيث في بداية 1719م أوصى المجلس بعدم تعيين حسب ارتباطات العائلية، إلا أن الروابط والعلاقات الأسرية والثروة الشخصية كان لها دوراً أساسياً في التعيينات، حيث أصبح توريث المناصب القنصلية أكثر شيوعاً في القرن 18، إذ نرى عائلات تشكل سلالات قنصلية حقيقة مثل François de Lane الذي جاء إلى حلب عام 1745م ثلاث سنين بعد وفاة Léon de Lane، وفي 1780م لدينا Jean Bapteste Amé الذي عين في ازمير وكان أخوه الكبير Marie Nicolas Amé قنصل عام في حلب، وغيرها من الأمثلة .(Masson, 1911,p.141)

وغالبا ما كان يكافئ الخادم الكبير في السن على خدمته الطويلة، بتعين ابنه في مناصب المبتدئة، كما كانت تساهم العائلة بتدريب المهني الطويل في تشكيل موظفين جيدين، يجوز القول أن القناصل الأكثر تقديراً من قبل التجار والسفراء والوزراء، كانوا في أغلب الأحيان من بين أعضاء السلالات القنصلية.

تعتبر المهنة في الشرق صعبة تتطلب خبرة معينة بالإضافة إلى صفات أخلاقية وجسدية معينة ، فكانت سكرتاية الدولة تفضل توظيف وكلاء الذين أقاموا سابق، وتأقلموا مع العادات والتقاليد المحلية، ففي 1789 القناصل الفرنسيين كان لهم على الأقل 10إلى 12سنة أقدميه وخدم معظمهم فقط في الدول العربية الإسلامية ونادراً ما استلم القناصل مناصبهم قبل سن 25سنة(Faixre d'Arcier , 2006, p162).

قناصل بريطانيا:

ارتبط النظام القنصلي الأوروبي بحركة التجار والتجارة، فاحتكرت الشركات التجارية النشاط التجاري مع الشرق، فمثل ما كانت غرفة تجارة مرسيليا الفرنسية، كانت شركة الليفانت البريطانية، التي نالت بصك حكومي 11سبتمبر 1581 حق احتكار تجارة الإنجليزية مع الممتلكات العثمانية،فبموجب بعض الترتيبات التي وضعتها شركة الليفانت، السفير هو من له الحق أن يقرر أين تفتح القنصليات في بلاد الشام، وهو من يختار القناصل الذي يريد أن يديروها، حيث قام بتعين قنصلا في حلب بداية عام 1580، العام الذي تفاوض فيه على الامتيازات الإنجليزية، وفي جوان 1583م قام بتعين قنصلا في طرابلس، وكانت المؤسسة القنصلية الإنجليزية تنشأ في مختلف الموانئ والمدن التي تقييم فيها الجاليات الإنجليزية.(الصباغ،1989ص. 607)

حيث تمركزت الجاليات الأوروبية في أوائل العهد العثماني،وخاصة جاليات كل من فرنسا وبريطانيا في مدينة حلب و البندقية، وكان لهم مراكز في الإسكندرية واللاذقية وطرابلس وعكا، وكان لفرنسا وحدها جاليات في صيدا والقدس ودمشق وكان لها في كل منها وكيل قنصل.(محمد الحنفي، 1992،ص.324)

وفي سنة 1605 م أزيل الحق رسمي للسفير في تعيين القناصل، وفي سنة 1753م بعد مفاوضات بين شركة الليفانت وجيمس الأول تم منح محكمة العامة لشركة الليفانت حق تعيين القناصل، وينطبق هذا الحق أيضاً على القنصل العام في القسطنطينية، إذ تم إنشاء هذا المنصب الجديد في 1804م لتخفيف أعباء السفير، إلا أن السفير بقي يؤثر على أهم التعيينات، في حين أن شؤون المناصب الأدنى، مثل نواب القناصل وموظفي القنصلية، التي ظهرت لاحقاً تركت بالكامل لتقديره، أو إلى القناصل في المناطق التي كانوا موجودين فيها. (Berridge ,2009,p.76)

وعندما تم حل شركة الليفانت في سنة 1825م، تم نقل مسؤوليتها في تعيين القناصل القائمة المدنية كجزء من إصلاحات الوزير الأول بريطانيا (1827-1770)George canning للخدمة القنصلية، ولما أصبحوا تابعيين للدولة بدأ عدد مناصبهم وموظفيهم في ازدياد و توسع أكثر، وبعيد عن الأسباب التي ظهرت في القرن 19، فإن أسباب التوسع الأخرى هو أن الحكومة بدأت تنظر إلى فتح القنصليات الجديدة كوسيلة لتشجيع التجارة البريطانية، وهو نفس الأمر التي كانت تقوم به الدول الأخرى، فبحلول عام 1852م، زاد عدد المناصب القنصلية في بلاد الشام إلى 49 منصب.(Berridge, 2009, p.79)

ولتعيين القناصل فكان يتم إجراء جميع التعيينات اسميا، وتم تحديد مدة عمله من 3 إلى 5 سنوات، إلا أن هذه مدة المحددة، لم يعمل بها إلا حالات قليلة، حيث كانت فترات الخدمة لمدة عشرين سنة أو ثلاثين شائعة جداً، وكان من حق الشركة أن تعزل أي قنصل لسوء تصرفه، وفي حالة وفاته يقوم السفير أو الشركة تعين قنصل مؤقت مكانه، وبالنسبة لمواصفات القنصل فقد كانت الشركة تختالا لمناصب القنصلية رجالاً أصحاب الخبرة وكفاءة والمعرفة بعادات أهل البلد وطبائع السلطات الحاكمة .(Wood , 1964 ,p.218-219)

سمح للقناصل في البداية، بالتجارة لحسابهم الخاص، ولكن منذ سنة 1624م تم منعهم بقرار ظل ساري المفعول حتى 1825م نهاية وجود شركة الليفانت، إلا أنه بعدها سمح لهم بالتجارة، حيث بقي القناصل التجاريين بارزين جداً في بلاد الشام حتى خمسينيات القرن التاسع عشر، وكانت هذه أحد مشاكل الخدمة القنصلية، إذ كانت مكاتب الشؤون الخارجية والسفارة في القسطنطينية يخشون أن القناصل يمضون وقت أكبر لصالح خدمة شؤونهم الخاصة أكثر من عامة، وأن يفسدوا ويقللوا من قيمة مناصبهم وكفاءتهم في أعين السلطات المحلية العثمانية، كما أنهم سيواجهون تضارب في المصالح الخاصة عند العمل كقضاة، وأن تقاريرهم الإحصائية من المحتمل أن تكون غير صحيحة بسبب أمتنا التجار الزملاء عن إفشاء معلومات السرية الدقيقة إلى المنافس

التجاري.(Berridge, 2009, p. 79)

وإضافة إلى مشكلة تعيين موظفي القنصلية في بلاد الشام الذي كانوا انجلو-شاميين مما قد تكون صلاتهم ومعارفهم وعلاقاتهم المحلية تجعل من المستحيل عليهم أداء وظيفتهم الرسمية بشكل محايد، هذا كله أدى إلى إنشاء لجنة سنة 1858م، التي عززت الرقابة العامة على القنصليات البريطانية في بلاد الشام، وقدمت اقتراح منع التجارة الخاصة للقناصل، واقتراحات أخرى منها تم عمل بها لاحقا،كرفع الرواتب لتشجيع إنجليزي أصل من تقدم للمناصب القنصلية، ووضع تدريبات تعليمية وامتحانات خاصة للشباب الانجليزيين ليكونوا فيما بعد موظفو الخدمة القنصلية.(Berridge,2009,p.80-81)

قناصل هولندا:

وبالنسبة إلى المؤسسة القنصلية الهولندية في سورية فقد ظهرت متأخرة عن باقي الدول الأخرى، وذلك لأنها حصلت على امتيازاتها من الدولة العثمانية حتى سنة 1612م، غير أن هولندا فتحت قنصليتها في حلب سنة 1607م قبل أن تفتح مثيلتها في العاصمة العثمانية.(المحمد، 2009، ص.37)

تعيين القنصل الهولندي كان يتم من قبل شركة أمستردام لملاحة المتوسط وتجارته، وتقوم الجمعية العمومية الهولندية بالموافقة على تعيينه، وكان القنصل المقيم في حلب يرتبط بالقنصل العام المقيم في القسطنطينية، ولا يأخذ أجر معين من قبل الشركة أو الدولة، وإنما سمح له بجباية 2% رسم على البضائع الهولندية في الاسكلة التي يقيم فيها، كما سمح للقناصل بالمتاجرة عكس الدول الأخرى مثل البندقية و فرنسا، وبريطانيا ، إلا أن تجارة هولندية في سورية كانت محدودة وكذلك عدد عملائها في الاسكالات ضئيل، وهذا ما دفع الجمعية العمومية الهولندية إلى تسليم قنصلية هولاندا في حلب وتوابعها إلى القنصل الفرنسي، لمدة طويلة وذلك في نصف الثاني من القرن السابع عشر.(الصباغ، 1989، ص.611)

وعندما ضعفت تجارة البندقية لتوتر الأوضاع بينها وبين الدولة العثمانية، انحصرت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا في بلاد الشام، في حين ركز الهولنديين في تجارتهم على أزمير، ولم يهتموا كثير بتمثيل القنصلي، إلا بقدر ما يمكن أن يهيئ لهم من الفوائد المادية، حيث كانت قنصليتهم في أزمير هي الأساس والمنطلق، وكل ما عداها أقل قيمة وأهمية.(الصباغ، 1989، ص.612)

نتيجة لعادة تجديد المعاهدات التجارية، ونتيجة للتنافس بين الدول الأوروبية من أجل الحصول على أوضاع مميزة في الدولة العثمانية، ظهر في القرن الثامن عشر، التحول الحقيقي الذي طرأ على مفهوم الامتيازات، وظهر تنافس الدول الأوروبية بمفاهيم أخرى دينية وسياسية، كالدولة الأكثر تفضيلاً والأمة الأكثر تفضيلاً، لاسيما في معاهدة عام 1740م بين فرنسا والدولة العثمانية، التي ساهمت في تثبيت ودعم حق حماية الأماكن المقدسة في فلسطين وحماية كل المسيحيين في شرق، وبعد صراع روسيا مع الدولة العثمانية بين عامي 1768-1774م، استطاعت روسيا أن تحصل من خلال معاهدة كوجوك قينارجه 1774م، إلى جانب مزايا وحقوق التجارية على حق حماية المسيحيين الأرثوذكس الذين هم من رعايا السلطان العثماني. (أحمد المصطفى، 2014،ص. 44)

قناصل روسيا:

بدأ عمل القناصل الروس في الشرق الأوسط عام 1783م عندما عين قناصل عامة في الإسكندرية وصيدا، وفي عام تم تثبيت مناصب القناصل في دمشق وبيروت، أما على الصعيد العملي فإلى غاية 1839 م، لم يكن ثمة قنصل إلا في يافا، وكان في صيدا وبيروت واللاذقية وحلب نائب قنصل يقوم بأعماله أشخاص من غير الروس، وحتى عام 1843م ظل النشاط القنصلي الروسي العام في الإسكندرية.(بتكوفيتش، 1986، ص.5)

تم افتتاح القنصلية الروسية في يافا عام 1812م لمساعدة الحجاج الأرثوذكس القادمين من روسيا لزيارة الأراضي المقدسة، وعملت روسيا في سبيل ذلك الحصول على المزيد من الفرمانات السلطانية لتسهيل ورعاية هؤلاء الزوار، وكان يمثل هذه القنصلية في قدس نائب يهودي لرعاية العائلات اليهودية الروسية في القدس، ومع مرور الوقت زاد النفوذ

الروسي في بلاد الشام لذا عينت روسيا في عام 1839م قنصلاً لها في بلاد الشام، واتخذ من بيروت مقراً لأعماله، وتحولت القنصلية الروسية إلى قنصلية في بيروت عام 1843، وكانت وزارة الخارجية الروسية تعيين في مناصب القناصل العامين في بيروت شخصيات على معرفة جيدة بظروف الحياة السياسية في السلطنة العثمانية، مهمته تدعيم النفوذ الروسي في تلك المناطق من جهة، وطيلة القرن التاسع عشر بقيت هذه القنصلية مركزاً لنشاط الدبلوماسي الروسي في بلاد الشام حتى بعد تأسيس القنصليتين في دمشق وحلب، وأوكلت له مهمة أخرى هامة تتعلق بالعمل على الاطلاع على نشاط القناصل الأخريين التابعين لكل من بريطانيا وفرنسا في حماية اليهود الروس، وتم تأسيس قنصلية روسية في القدس عام 1858م، وكان Mr Cyril أول من وصل إلى قدس وتولى مهامه لعدة أشهر .(الوعري، 2007، ص. 187-188)

وقد أوكل القنصل مهام النظر في مصالح الرعايا الروسية من تجار وزوار وغيرهم، كما بذلت القنصلية جهداً في توفير الحماية الروسية لليهود، وقد تنافست مع إنجلترا في سبيل ذلك، ويبدو أن اليهود تحت الحماية الروسية لم يعاملوا معاملة حسنة، لذا كانوا يفضلون الدخول تحت الحماية الإنجليزية، لأن إنجلترا بالإضافة إلى حسن معاملتها لهم، لا تأخذ رسوماً على شهادة الحماية في حين أن روسيا كانت تأخذ رسوماً مقابل ذلك.

كما حرص القناصل الروس على إظهار أنفسهم بأبهى صورة أمام قناصل بريطانيا وفرنسا، حيث أصر قناصل روسيا على مشاركة المجتمع المحلي الاحتفالات الاجتماعية و الدينية، وأحاطوا أنفسهم بحاشية كانت تلازمهم أثناء الاحتفالات وزياراتهم المدن.(أنطونيوس نادر، 2016، ص.159)

قناصل ألمانيا:

تمكنت ألمانيا في عام 1711م من توقيع معاهدة الصداقة مع الدولة العثمانية، إلا أن هذه المعاهدة لم يكن لها فعالية لأنها لم تتعد توثيق الصداقة، وبعد انتهاء الحكم المصري لبلاد الشام بدأ المعالم الرئيسية للوجود الألماني في الدولة العثمانية، حيث كانت بروسيا عند بداية القرن التاسع ممثلة في سوريا من خلال نائب قنصل بعد عام 1830م مقره حلب، ونائب قنصل أخر مقره صيدا، الذي كانت سلطاته القنصلية تشمل بيروت أيضاً، وفي الحقيقة لا يمكن اعتباره تمثيل قنصلي بروسي بالمعنى الصحيح، وإنما وسطاء أو وكلاء قناصل من عائلات مسيحية محلية مثل Piciotti، Chasseaud غرضهم الأساسي من تمثيل بروسيا هو الحصول على الحماية القنصلية البروسية، ومن وقت إلى أخر كان القناصل أنفسهم الذين يمثلون بروسيا هم قناصل لدول أوروبية أخرى، مثل روفائيل بشيوتي عام 1836م، قنصلاً في حلب لكل من بروسيا وروسيا، وبسبب عدم إلمام هؤلاء القناصل باللغة الألمانية، بل الفرنسية، فيما بعضهم لم يكن يأخذ عمله القنصلي بجدية، وتحت هذه الظروف لم يكن متوقعا أن يخدم الجهاز القنصلي في بلاد الشام، المصالح التجارية البروسية، إضافة أن قنصل بروسيا في صيدا كان مسؤولاً في الوقت نفسه عن مدينة بيروت، وعدم تمكنه من القيام بمهامه القنصلية بين المدينتين بالسرعة اللازمة لبعد المسافة، ونسبة إلى المواصلات سوري في القرن 19، أدى هذا إلى عدم اهتمام بمدينة بيروت على حساب مدينة صيدا، رغم الدور التجاري الأكبر الذي أصبحت تلعبه بيروت منذ عام 1840، حيث أصبحت مقراً للإدارة العثمانية. (سنو،1987، ص.226)

ونتيجة لطلب المبعوث البروسي في الآستانة كونغسارك وفريديك ليست الاقتصادي الكبير، كل على انفراد عام 1841 م، بتحديث الجهاز القنصلي في الشرق وإرسال قناصل ألمان المتعلمين والمتمكنين من اللغات الشرقية، إلى أهم

المناطق التجارية في الشرق، أرسلت وزارة الخارجية البروسية في 1842م لويس فون فيلدنبروخ كقنصل عام على سوريا وفلسطين، ويكون مركزه بيروت، وأرسلت أرنست غوستاف شولتز كقنصل على القدس، حيث كان لبروسيا عام 1843 قنصلية عامة في بيروت وقنصلية ونيابة قنصلية في صيدا والقدس، وفي السنوات التالية وسعت شبكة القنصليات الألمانية في بلاد الشام بشكل كبير، ففي عام 1848م أرسل قنصلاً في دمشق، وفي 1850م أرسل وكيل قنصلي في بيروت، وفي عام 1859م قنصل في طرابلس، وفي 1862م أرسل نائب أخر للقنصل في صيدا بعد انقطاع طويل، وفي ما يتعلق بفلسطين فقد أسست في عام 1868م نيابة قنصلية بروسية في كل من عكا وحيفا وطبريا وصفد.(سنو،1987، ص.227)

وكانت القنصليات البروسية في بلاد الشام خصوصاً في الفترة الأولى التي تمتد حتى تأسيس الدولة الألمانية الموحدة، تفتقر إلى المخصصات المالية الكافية إلى تحقيق المهام الموكلة إليها في تدعيم التجارة فعلى سبيل المثال، كان القنصل البروسي في القدس يضطر أن يلاحق الشؤون القنصلية العديدة منفرداً، وفي سوريا ظل مركز قنصل العام خالياً من 1847-1866م، حيث كان يدار من قبل القنصل البروسي العام في القاهرة.

ورغم مطالبة فردريك هاركوت الصناعي الألماني وسياسي وعضو في مجلس النواب برلين، بإضافة 1000 تال إلى المخصصات القنصلية في دمشق من المخصصات المالية للقنصلية البروسية العامة في القاهرة،حيث كانت له نظرة مستقبلية حول التجارة في دمشق، وفي نظره هذه المخصصات المالية سوف تعزز إمكانات القنصل في دعم التجارة والمصالح الألمانية، إلا أن اللجنة البرلمانية وجدت انه ليس هناك ما يبرر طلبه، إضافة إلى تحفظ القنصل البروسي العام في مصر وسوريا ، اتجاه احتمالات توسيع التجارة مع الشرق خاصة انه كان يرى التجارة مع مصر أكثر فائدة منها مع سوريا.(سنو،1987، ص.229)

قناصل النمسا:

بدأ ظهور القنصليات النمساوية في الشرق بشكل عام، بعد أن تم تنفيذ الاتفاق النمساوي مع الدولة العثمانية 1718م، وبدأ التنظيم لهذه الهيئات التمثيلية في الدولة العثمانية، من خلال المرسوم الإمبراطوري النمساوي في 30 ماي 1753م، وحينذاك ظهرت أولى القنصليات النمساوية في عكا و يافا، حلب،اللاذقية،طرابلس. وكان الممثلين القنصليين في بداية موظفين إداريين في الدولة، وليس كما كان شائعا في الدول الأخرى، أي ممثلين للمصالح تجارية أو مؤسسات النقل البحري ، وفي الغالب كان هؤلاء القناصل من الأجانب الغير نمساويين، حيث رفضت إمبراطورة النمسا ماريا تيريزا اقتراح الإدارة التجارية عام 1762 في استبدالهم بأشخاص نمساوي المولد، ويتقاضون راتباً ثابتاً، وذلك بحجة التكاليف الباهظة. (ارثر براشيا،2018، ص.30)

اكتسبت قنصليات النمسا أهمية خاصة في حلب، حيث توسعت وأصبحت قنصلية عامة تحت إدارة عائلة "بيكيوتوس "، ومن الملاحظ أن القناصل الموظفون في الشرق العربي، كان معظمهم يرثون مناصبهم أحياناً أباً عن جد، فكانت العائلات تدير القنصليات، فمثلاً عائلة بكيوتوس في حلب كانت تدير قنصلية حلب من 1788 إلى غاية 1860م، وهم تجارا من مدينة ليفورنو، واستقروا هناك منذ زمن بعيد .

وكان أول قنصل نمساوي في بيروت من توسكانيا "بيترلورياللا" عام 1808م، وفي عام 1847م تسلم القنصل العام في بيروت البارون "ادلبورغ" الأمر الصادر من مترنيخ لإعادة تنظيم القنصليات في الشرق، جاء من ضمنها أن ابتدأ من عام 1848م، أصبحت القنصلية العامة في بيروت تشرف على المهام في دمشق ممثلة بقنصل رسمي، وأصبح للنمسا قنصلية عامة هناك إضافة الى بريطانيا وفرنسا وروسيا، بينما بقيت الدول الأخرى ممثلة بقناصل. (ارثر براشيا،2018، ص.32)

أقامت النمسا أول قنصلية لها في القدس عام 1849م، حيث كان القنصل النمساوي جوزيف بيسمارو، أول قنصل تولى مهامه فيها، وسعى من خلال وجوده في القدس إلى بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية مع رجالات القدس والمدن الفلسطينية الأخرى، وقد عني كثيراً بمشاركة الناس أفراحهم واحتفالاتهم، كما قام بتعين قنصلاً تجاريا للنمسا في يافا وآخر نائباً له في حيفا من السكان العرب وتعاقب على القنصلية النمساوية ثلاثة قناصل حتى عام 1914 م منذ افتتاحها عام 1849م، حيث حاول القناصل الذين تعاقبوا على القنصلية النمساوية في القدس من تأسيس نفوذ اقتصادي قوي لهم في فلسطين، إلا أن قوة النفوذ البريطاني والألماني والفرنسي لم تسمح للنمسا بأن تأخذ موطئ قدم قوي لها في فلسطين. (الوعري،2007، ص. 176-177)

قناصل الولايات المتحدة:

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من الحصول على معاهدة امتيازات مع الدولة العثمانية، سمحت هذه المعاهدة من خلال المادة الثانية فيها، والتي نصت على تعيين مواطنين لولايات المتحدة الأمريكية بصفة قناصل، أو نواب قناصل في المراكز التجارية في الدولة العثمانية، والتي تقتضي الضرورة التجارية تواجدهم فيها على أن يصدر لهؤلاء القناصل ونوابهم براءات والفرمانات التي تتناسب تميز وضعهم، وتقدم لهم المساعدة والحماية اللازمة.(الغالبي، 2002، ص.60)

وتركز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية في بلاد الشام في صورة إرساليات تنصيرية، وليس في صورة نشاط تجاري، وترجع بداية هذا النشاط على وجه التحديد عندما وصلت إلى بيروت أول إرسالية أمريكية، ولعل الولايات المتحدة الأمريكية أدركت مدى الأطماع الفرنسية والبريطانية في الشام، وشعرت بعدم إمكانية المنافسة التجارية مع هاتين القويتين.(الغالبي، 2002، ص. 43)

وقامت أمريكا بتعين وكيل قنصل لها في بيروت قبل عام 1834م، ومع نهاية عام 1849م كان القنصل في بيروت هو جاك شاسود الذي عين وكلاء قناصل له في عدد الأقسام الإدارية في بلاد الشام ، ومنها يافا مع القدس، حيث عين عليهما وكيلاً واحداً وبقي الأمر كذلك إلى أن تم تأسيس القنصلية الأمريكية في القدس عام 1857 م وتولى وليام غورهام، أول قنصل لأمريكا في القدس.(أنطونيوس نادر، 2016، ص.167)

تواجد في بلاد الشام حتى منتصف القرن التاسع عشر قناصل يمثلون دول فرنسا وبريطانيا و روسيا وألمانيا ونمسا و المجر ودويلات إيطاليا واسبانيا وهولندا وبلجيكا و البرتغال والولايات المتحدة الأمريكية وإيران، سويد والنرويج واليونان

مهام القناصل في بلاد الشام

لقد كان للقنصل نفس المهام، فهو من يترأس جالية بلده، وممثلها، وهو حاميها والمدافع عنها، والقاضي في خصومات أفرادها بموجب الامتيازات وقوانين بلده، وعلى القنصل ضمان احترام الحقوق التي نالتها بلده في الاتفاقات مع الدولة العثمانية، ومهمته أيضاً القضاء على سوء الاستعمال كالاستيراد النقد الزائف، وكان عليه أن يلزم عمال في السفن والتجار على محافظة على السلع المحمولة إلى الميناء وأن يحترموا قوانين الملاحة وحسن سلوك المراكب في الميناء (الصباغ، 1989، ص.609)

وكان له مهمة الشرطة ففي حالة قيام أي مواطن بسوء، فيقوم القنصل بإرساله إلى بلده إذ كانت له السلطة في المعاقبة وباستطاعته أن يغرم ويسجن كل من يخالف أو يسيء إساءات بالغة، كما كان على القنصل احتفاظ بأموال أي أحد من رعاياه بعد موته، ثم يقوم بإعادتها إلى ورثتها الحقيقيين.(Wood , 1964 , P. 216)

فكانت مهمة القناصل بالدرجة الأولى تعزيز تجارة دولهم في بلاد الشام، فكانت من مهامهم أيضاً دراسة أوضاع التجارية في مناطق تواجدهم، ومعرفة أوضاع التجارية لدول الأخرى المنافسة في منطقة، ويقومون بإرسال تقارير حول ذلك لدولهم، لوزارة الخارجية و سفير دولتهم في القسطنطينية، بصورة مستمرة و منتظمة مع اقتراحات حول سبل تحسين وتعزيز التجارة في المنطقة.

إلا أن دور القناصل الأجانب في بلاد الشام خلال القرن التاسع، خرج عن مفهومه الممثل في معاهدات الامتيازات، وفي المراسيم وقوانين الدول التي حددت مهامه بموجب اتفاقيات الامتيازات بين الدول الأوروبية والدولة العثمانية، وعندما بدأت بوادر الضعف تنتاب الدولة العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كان ضعفها المتوالي المتزايد سبباً في ازدياد كثرة التدخل الأجنبي في الدولة العثمانية بواسطة القناصل، فقد تصرف القناصل بطريقة معادية للسلطة المصرية في بلاد الشام، فقد كانت مطالبهم لا تنتهي وغير عادلة في الكثير من الأحيان، ولاسيما تلك المتعلقة ببعض الرعايا المسيحيين واليهود، إضافة إلى حمايتهم لتجار غير شرعيين مارسوا تجارة التهريب، فضلاً عن بيعهم السلاح للسكان والثوار في الوقت الذي كانت السلطات الحاكمة تجردهم منها، ولم يكن هناك حد لعدد المتمتعين بحمايتهم، الذين كانوا يرون أنفسهم خارج سلطة القانون.(أحمد مصطفى، 2014، ص.55)

ولم يعد أمر الحماية مقتصراً على أفراد يخصون القنصلية، بل أصبحوا مجموعات، فقنصل إنجلترا في بيروت رفع إلى محافظ المدينة قائمة بأسماء الأشخاص الذين يرغبون في الدخول تحت حماية دولة إنجلترا، وكانت قائمة تضم مسيحيين ومسلمين.

فازداد تدخلهم بحجة شمول هذا وذاك في حمايتهم، فتدخل القناصل المقيمين في موانئ الشام في شؤون البلد العامة، بمنعهم البنائين وسائر أهل الصناعات من الاشتغال في أشغال الحكومة بحجة شمول حمايتهم لهم، والسلطنة مع تسارع الثورات ضدها وتتابع حروبها، قد زادت من مشاريعها العسكرية، وسخرت العمال لخدمتها، مما تسبب في نفور الكثير منهم وزيادة لجوءهم إلى القنصليات وطلب الحماية منها، ولابد أن مفهوم الحماية تم تلاعب به من خلال الصلاحيات المخولة لمحاكم القنصليات، حيث كانت تفرغ القوانين من مضمونها وقت تشاء وتتلاعب بها بما يسمح لها بتوسيع قائمة المحميين من طرفها.(البودي، 2015، ص. 333)

ووصل نفوذ القناصل في بلاد الشام الى درجة عزل الولاة من حكم، وكان ذلك عندما تمكن قنصل إنجلترا في دمشق عهد الإدارة المصرية من عزل الوالي العثماني علو باشا عام1840م قبل أن يمضي شهراً واحد على ولايته، وبعده عزله سعى لعزل خلفه الوالي نجيب باشا 1840-1841 الذي لم يمكث في ولايته أكثر من عام واحد، من خلال بث الشائعات ضده، وحاول الدفاع عن نفسه حيث كتب تقارير مضادة إلى استانبول متهما القنصل الإنجليزي في دمشق بالإيقاع بين طوائف السكان، وأمضى الوالي نجيب باشا عاماً كاملاً في نزاع مستمر مع القنصل الإنجليزي، إلا أنه تم عزله في نهاية العام.(عوض،1969، ص.329)

فكانت القنصليات الأجنبية في بلاد الشام أوكار دس وتأمر على الحكم العثماني والعمل على إثارة الاضطرابات عن طريق تحريض الطوائف على ثورة والعصيان والوقوف إلى جانبها، فكانوا القناصل يستغلون الحركات الداخلية لصالح دولهم، ففي جبل لينان كانت حوادث 1860م بين الدروز والموارنة فرصة ثمينة للتدخل الأجنبي ليس فقط على الصعيد السياسي، إذ دعم وتدخل قناصل فرنسا لصالح الموارنة، ودعم وتدخل قناصل إنجلترا لصالح الدروز، بل على النطاق العسكري، فأنزلت فرنسا قواتها في بيروت بحجة إنقاذ مسيحي لبنان، ومنحهم الضمان والتأييد من الدول الأوروبية، حيث كانت فرنسا تستهدف احتلال لبنان نهائيا لولا اختلاف الدول الأوروبية، ولما وافقت الدول الأوروبية على تمديد إقامة القوات الفرنسية في لبنان اضطر السلطان لموافقة على ذلك، ولولا أن وقفت بريطانيا إلى جانب الدولة العثمانية في حوادث 1860، لما استطاعت الدولة العثمانية في إرغام الفرنسيين على الجلاء عن جبل لبنان، وتنبهت الدولة العثمانية لأطماع فرنسا في ولاية سورية وجبل لبنان بشكل خاص ولفت انتباهها نشاط المبشرين الفرنسيين في مدينة بيروت، كما لاحظت الدولة اهتمام قنصل فرنسا في فرض نفوذ بلده في منطقة بيروت، مما دفع الدولة العثمانية إلى فصل بيروت عن ولاية سورية في سنة 1887م، على شكل ولاية جديدة وربطتها بإستانبول ليسهل عليها مراقبة نشاط القناصل الأجانب فيها، وللحد من مداخلاتهم.(عوض،1969، ص. 323)

ولعب القناصل في الدولة العثمانية دوراً خطيراً في حياة البلاد حيث كانوا يجندون أنفسهم أحيانا للتنصير، فمثلاً حاول مستر سكين قنصل إنجلترا في حلب، للسعي في عام 1860م إلى تحضير البدو في بادية الشام ليتوصل من هذا السبيل اجتذاب أبنائهم إلى النصرانية، وبمساعدته تم تأسيس جمعية للتنصير بين المسلمين في بلاد الشام، ولكن لم يكتب لهم النجاح.

وفي وقت متأخر أغلقت الدولة العثمانية مدارس التنصيرية الأمريكية، لأن هذه المدارس فتحت أبوابها بلا رخصة من الحكومة، ولكن المستر "بستنفر" قنصل أمريكا في بيروت والمستر " اسكار ستراوس " تدخلاً في الأمر حتى سمح الوالي علي رضا باشا بأن تعود تلك المدارس إلى فتح أبوابها على إلا تقبل إلا التلاميذ النصارى ولكن القنصل استمر في السعي حتى حملا الوالي على إلغاء هذا الشرط. واستغل قناصل الدول الأجنبية نفوذهم داخل الدولة العثمانية للعمل التنصيري بين المواطنين، من خلال الارساليات، وبناء المدارس، وبناء المستشفيات.(الحنفي، 1992،ص.164)

أدى القناصل دوراً في دعم الدولة اليهودية من خلال تخطي القيود العثمانية المفروضة على الهجرة اليهودية، ومنافسة قناصل الدول الأوروبية في بسط الحماية على اليهود من ذي التبعية لدولتهم وغيرهم، وتسهيل الإقامة والاستيطان وانتقال الأراضي ومساعدة المستوطنين الجدد على شراء الأراضي بحجج واهية.

الخاتمة:

لقد ظهر النظام القنصلي في بلاد الشام وتطور من خلال نظام الامتيازات، إذ سمحت الدولة العثمانية للقناصل الأجانب من خلاله بإقامة ورعاية مصالح بلادهم التجارية، وكانت مهام القنصلية بالدرجة الأولى تعزيز تجارة بلده في بلاد الشام وبحث على تطويره من خلال دراسة أوضاع التجارية في المنطقة و مراقبة نشاط الدول الأجنبية الأخرى المنافسة في بلاد الشام، وحماية الرعايا وتجار بلده وحفاظ وتوفير الأمن وسلامة لهم ولبضائعهم، إلا انه مع ضعف الدول العثمانية القرن الثامن والتاسع عشر، استغل القناصل نظام الحماية لرعايا والطوائف، واستغل توافد الارساليات التبشيرية على بلاد الشام، للتدخل في شؤون بلاد الشام الداخلية لصالح دولهم، خاصة بعد ظهور السياسة الأوروبية الاستعمارية للشرق، وتأمروا على الحكم العثماني وعملوا على إثارة الاضطرابات وتحريض الطوائف على الثورة والعصيان، إذ كانت الدولة العثمانية تحرص فترة ضعفها على عدم إثارة المتاعب مع الدول الأوروبية، فكان تعامل قناصل الدول الأجنبية معاملة ودية، لذلك تمتع قناصل الدول الأوروبية بنفوذ كبير في بلاد الشام.

قائمة المصادر والمراجع:

ارثر،برايشا فوتير(2018). *النمسا والمشرق العربي*، الأردن: المطبعة الاقتصادية.

ديانا، أنطونيوس نادر (2016). *دراسة سياسية لأوضاع القدس 1831-1914*.رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ. جامعة دمشق.

سلوى، سعد الغالبي (2002).*العلاقات العثمانية الامريكية 1830-1918*،ط1.القاهرة: مكتبة مدبولي.

عبد الاله، أحمد مصطفى (2014).*السياسة الأوروبية وتطورها في بلاد الشام 1840-1878*.

رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ. جامعة دمشق.

عبد الرؤوف، سنو (1987).*المصالح الألمانية في سوريا وفلسطين*، ط1.بيروت: معهد الاتحاد العربي.

عبد العزيز، محمد عوض (1969). *الإدارة العثمانية في ولاية السورية 1864-1914*، مصر: دار المعارف.

قسطنطين، بتكوفيش (1986).*لبنان واللبنانيون*، ط 1. لبنان: دار المدى.

ليلى، الصباغ (1989).*الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرن السادس عشر والسابع عشر*،ج2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

مازن، البودي (2015). *القناصل في ظل الدولة العثمانية ودورهم في بلاد الشام 1831-1914.*

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، جامعة سوريا،37 (3)، ص- ص 327-343 .

محمد، شعبان صوان (2013). *السلطان والمنزل والحياة الاقتصادية والاجتماعية في اخر أيام الخلافة العثمانية ومقاومتها لتمدد الرأسمالية الغربية*، ط1. لبنان: دار الروافد.

معد، صابر رجب (2013). *قراءة جديد في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية والتوجه للمشرق العربي*1520-1798. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ،جامعة العراق،20 (3)،ص-ص 170-199.

مهنا محمد (2009). *الجاليات الأوروبية في ولاية حلب 1700-1800*.رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ. جامعة دمشق.

نائلة، الوعري (2007). *دور القنصليات الأجنبية في الهجرة والاستيطان اليهودي في فلسطين 1840-1914* ، ط1.الأردن: دار الشروق.

يسرى، محمد عبد الهادي الحنفي (1992). *الارساليات الأجنبية الى بلاد الشام خلال القرن الثالث عشر هجري وحركة التصدي الإسلامي لها 1786-1883م*. رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، جامعة ام القرى.

Alfred , Wood (1964). *A History of the levant company* , London: Frank Cass And Co ltd.

Amaury Faixre d'Arcier (2006). *Le service consulaire au Levant à la fin*

Du xviiie Siècle et son évolution sous la Révolution , France: Presse

Universitaire de Rennes.

Cirilli Gustave (1998). *Le Régime des capitulation son histoire son application ses modifications* , Paris: librairie plon.

Féraud Giraud (1958). *La Juridiction Française dans les échelles du levant et de Barbarie* , Paris: A Durand librairie editeur.

François Borel (1807). *De l'Origine et des fonctions des consul*s , Saint Pétersbourg: A pluchart imprimeur du Département

G , Pélissier du Raussas (1902). *Le Régime des capitulations dans l'Empire Ottoman ,* T1. Paris: Arthur Rousseau.

G. R , Berridge (2009). *British Diplomacy in Turkey 1583 to the present A study In the evolution of the resident embassy* , v3. Boston: Martinusny Hoff.

Jorg ,Ulbert (2006). *Introduction la fonction consulaire a l'époque moderne, définition , état de connaissance et perspective de recherche*.France: Presse universitaire de Rennes.

Méropi ,Anastassiadou Dumont (2020). *Agent de République dans l'Empire*

Ottoman 1875-1914 aux avant postes. doctorat histoire et civilisation , Ecole des Hautes étude France.

Paul , Masson (1911). *Histoire du commerce Français dans le Levant au*18 siecle. Paris: Hachette et Cie.

Rapport de Jaroslaw Zourek (1957). *Relations et immunités consulaire*. extrait

L'Annuaire de la commission du droit international , (11) , (http://www.un.org/law/french/ilc/index.htm).

Wilhelm , Heyd (1886). *Histoire du commerce du Levant au moyen age*. T2.

Paris: Otto Harrasowitz.